İslâm Araştırmaları Dergisi, Sayı 1, 1997, 31-46

الأسماء والصفات فيما بين علماء السلف وأهل الاعتزال

محمد آروتشي*

The Divine Names and Attributes of God in the Salafite and Mu'tazilite Schools of Theology (Kalām)

This paper examines the differing positions taken by the Salafite and Mu'tazilite theologians (*mutakallimūn*) regarding whether the divine names and attributes of God should be reasoned over and interpreted. One point of agreement between the two schools was the *tanzih* doctrine which concerns refraining from finding similarities between humans and God. The paper itself is divided into two parts. The first part deals with the Salafites or Salaf (predecessors) ulama. After a brief history of these theologians, their position that the divine names and attributes should not be analysed or explained is discussed. The second part is about the Mu'tazilites. A brief history of this school of kalām is also presented before discussing the view of these theologians that applying human reason to the divine names and attributes is acceptable. However, for them it is only discussions and interpretations of scriptures (*naṣ*) implying similarities between humans and God, *tashbih* (simile) or implying anthropomorphism (*tajsīm*) that apply the *tanzih* doctrine that are acceptable. This paper concludes that the Salafites are correct in viewing the divine names and attributes as an area where reasoning is not appropriate since it is recalling these names and attributes in order to strengthen ones ties to God that is important.

تمهيد

إن موضوع عقيدة الألوهية في الفكر الاسلامي من خلال الأسماء والصفات يعتبر من بين أهم المسائل التي حظيت باهتمام العلماء قديمًا وحديثًا، اذ كان هذا الموضوع قد شغل حيز الكلام في مختلف المؤلفات العقائدية والكلامية عبر التراث؛ فهو بالتالي موضوع يتعلق مباشرة بمبحث العلم بالالهيات، وذلك عن طريق يحاول المرء أن يسلك به سبيلاً يوصّله إلى الفهم الاسلامي الصحيح للرب عزوجل. ولدى الاطلاع على الوحي الإلهي يرى المرء أن موضوع الأسماء والصفات، وبخاصة أسماء الله الحسنى، ظاهرة قرآنية قد شغلت بال المسلمين منذ الأيام الأولى في عصر الرسول وأصحابه الكرام؛ اذ نزلت آيات قرآنية تنبئ بها ضمن المنهج القرآني في معالجة مسائل تتعلق بوجود الله ووحدانيته.[1] فكانت تلك الظاهرة القرآنية والأحاديث الواردة فيها[2] من أهم الأسس العقائدية

© İSAM, İstanbul 1997

التى تدفع بالمرء إلى التعبد بها، دون التفكير فيما وراءها من «نقاش» و «جدال» مبنى على خلافات كلامية ظهرت فى الأيام الأخيرة من القرن الأول الهجرى وبخاصة فيما بين علماء العقيدة السلفية والفكر الاعتزالى.

فالموضوع الذى نود معالجته هنا هو عن الأسماء والصفات عبر تراث علماء السلف وأهل الاعتزال، وكيفية التعرض للموضوع فى أوساط الفكر منذ البداية؛ فهو بالتالى موضوع يتعلق بظاهرة أسماء الله الحسنى وصفاته العُلى، وكيفية معالجتها من قبل علماء تتضارب نقط انطلاقهم وتتعارض مناهجهم، ثم المؤلفات التى ظهرت فيها، وذلك منذ القرن الأول وحتى نهاية القرن الخامس الهجريين، اذ هى تعتبر فترة تاريخية نفتقد فيها معلوماتنا حول الموضوع. ونأمل أن تكون هذه المقالة بمثابة خطوة تاريخية سريعة تمهّدالسبيل لأبحاث مقبلة فيما بعد، وذلك لإلقاء نظرة علمية حول ما كتبه علماء «الفكر الوسط» من الأشاعرة والماتريدية فى تلك العصور وتحليله من جوانب عديدة. ولعل التضارب فى المناهج والتصادم فى الآراء التى وقعت بين علماء السلف وأهل الاعتزال كان سببًا رئيسيًا لظهور «الاتجاه المعتدل» عند الأشاعرة والماتريدية، وذلك لمحاولات جادة فى التوفيق بين صريح النص ومقتضى العقل فى أوساط الفكر الكلامى.

أ- الأسماء والصفات من منطلق العقيدة السلفية

إن الدراسات العديدة فى مجال العقائد الاسلامية وأصولها، قد جعلت الباحث المعاصر فى أشد الحاجة إلى الإعتناء بدراسة أو تحليل العقيدة السلفية التى تعتمد على صريح القرآن وناطق السنة، اذ تعتبر تلك العقيدة أساسًا لما بنى عليه المتأخرون من العلماء والمفكرين فيما بعد من الآراء والخلافات المذهبية أو ما يسمى فى نظرهم بـ «الانحراف عن الطريق الذى سلكه الصحابة وجلة التابعين»، يليها تكوين الآراء المستقلة والمشخصة فى مسائل تتعلق بالعقيدة المذهبية فيما بين الأشاعرة والماتريدية وغيرهما.

فقد كان أساس العقائد السلفية تعتمد على أسس واضحة وسليمة بنتها الصحابة ومن درج على منوالهم من التابعين، وذلك من خلال منظور النص القرآنى والإشارات النبوية الواردة فى أحاديثه الصحيحة والموثوقة. ويعنى ذلك أن كل ما كان يتعلق بالمسائل العقائدية لم يكن لهم خوض فى شيئ منه؛ اذ كان سائداً بين معظم علمائهم، إن صح التعبير، فيما يتعلق بوجود الله، ووحدانيته، وأسماءه وصفاته، وكلامه، والقضاء والقدر، وما شابه ذلك من المسائل، فكرةُ عدم الخوض فى شيئ منه من وراء ايمانهم بذلك كله على نحو ما جاء به القرآن الكريم وبيّنته السنة النبوية، والاستسلامُ الكامل أمام صريح النصوص التى وردت فيها. فهو موقف اتخذه علماء العقيدة السلفية على مرّ العصور، وذلك عن طريق إثباتهم لله ما أثبته هو لنفسه، أو أثبته الرسول من غير زيادة ولا نقصان، وأبتعادهم عن الجدل والفروض والنظريات وكل ما استحدثه الناس بعد ذلك. فلما توفى رسول الله ﷺ، واتسع نطاق الفتوحات، وكثر الداخلون فى الاسلام من أصحاب الشعوب والديانات الأخرى، ثار الجدل بين هؤلاء الناس وعامة المسلمين، فظل الصحابة محجمين عن الخوض فيه إلى ذلك الحين. غير أن هذه الحالة لم تستمر عندهم، فانقسموا عندئذ فريقين: فريق آثر الاستمرار على السكوت والابتعاد عن الجدل فى هذه المسائل، اذ اعتبر

العكس من ذلك بدعة منكرة؛ وفريق آخر آثر البحث والنقاش ومعالجة الشبهات أيًا كانت فى رؤوس أصحابها.[٣]

فالموقف السلفى الواضح حول الأسماء والصفات اذن قد كان ينبنى فى الواقع على أمرين:

١) ورود الأسماء والصفات فى الكتاب والسنة؛ فلا يثبت لله شيئ من ذلك إلا ما أثبته هو لنفسه فى كتابه، أو أثبته الرسول من غير زيادة ولا نقصان. وهذا راجع إلى أن أسماء الله وصفاته توقيفية.

٢) إفراده سبحانه فى معانى ما ثبت له من الأسماء والصفات بخواص تختلف عن الخواص التى تَميَّز بها المخلوق عن الخالق فيما له من الأسماء والصفات. فكل من المخلوق والخالق، وإن اشتركا فى اللفظ الكليّ، فلا اشتراك بينهما فى خواص وكيفيات الصفات التى تقوم بكل منهما. فالمفهوم الكليّ اذن لا وجود له فى الخارج، فى حين أن الخواص هى فى الحقيقة موجودة فى الخارج.[٤]

هذا، وقد اتفق علماء السلف فى جميع ما يتعلق بأسماء الله تعالى عن طريقة إثباتها، والقول بعدم حصرها، وصلتها بالصفات. ومن الجدير بالذكر أن المثبتين لها يذهبون فى طريق إثباتها مذهبين: أحدهما مذهب أهل السنة المتمثل فى آراء علماء السلف، والآخر مذهب المعتزلة. والمذهب الأخير هذا هو ما يُسمَّى عند علماء الكلام بالطرق القياسية. فيتلخص مذهب السلف فيما ذهب إليه جمهور أهل السنة المتمثل فى العقيدة السلفية من القول بالتوقيف فيها، اذ ذهبوا إلى أن طريقة إثبات أسماء الله تعالى متوقفة على دلالة من الكتاب، والسنة، واجماع الأمة،[٥] فلا يجوز إطلاقها عليه ما لم تدل عليها إحدى هذه الطرق الثلاث؛ وهذا هو الاتجاه الذى اتفق فيه جمهور الأشاعرة أيضًا مع علماء السلف. وأما القياس الذى قال به المعتزلة ومن تبعهم فى ذلك، فلا مكان له عند السلف فى مجال إثبات الأسماء لعدم صلاحية القياس فى هذا المجال.

ولدى الاطلاع الدقيق على التراث لم نجد هناك مؤلفات للعلماء الذين قد تعرّضوا قبل أبى حنيفة لمسائل الأسماء والصفات وما يتعلق بها من الأحكام،[٦] اذ لم يكن قد اكتملت بعدُ تلك المباحث ضمن مشاكل علمية وظواهر عقائدية تتعلق بعلم الكلام. وبالرغم من ذلك، فقد ورد أن تاريخ التأليف فى موضوع الأسماء الحسنى يرجع إلى عهد بعيد، أى إلى عهد على بن أبى طالب، اذ ذُكر أنه كتب رسالة قصيرة تُسمّى *جنة الأسماء*، ثم شرحها الإمام الغزالى؛ فأشار الحاج خليفة إلى أنه «كذا وجد فى بعض الكتب».[٧] فالواقع أن الباحث لن يستطيع التأكد من ذلك لا فى مصادر التراث ولا فى فهارس المكتبات وأرففها؛ فلعله نسبة تشيعية ومذهبية للإمام على بن أبى طالب، ليس لها اتصال بالواقع.

وقد كانت مسألة الاسم والمسمى من بين المسائل التى تكلم علماء السلف فى ذلك. فمنهم من قال: الاسم للمسمى، وهو قول الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨هـ/٧٦٥م). ومنهم من قال: الاسم هو المسمى، وهو قول جماعة من متكلمى أصحاب الحديث، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م)، وابن شهاب الزهرى (ت ١٢٤هـ/٧٤٢م)، والشعبى (ت ١٠٣هـ/٧٢١م)، وكثير من العلماء الذين سكتوا عن التفصيل رهبةً من بطش الخلفاء العباسيين المتمسكين بمذهب المعتزلة، أو تجنبًا للفتنة والاستطالة فى الكلام فيما لم يتكلم به السلف الصالح.[٨]

فقد وجدنا واضحًا أثناء دراستنا للتراث السلفي عناية علمائهم واهتمامهم البالغ بدراسة القرآن الكريم، والسنة النبوية، وكل ما جاء عن السلف الصالح والوقوف عند حدود النص دون الخروج عنه، إلى ما عرف به عصرهم من كلام وجدل وحول ذلك من منازعات وخصومات، فجعلوا نصوص الكتاب والسنة أساسًا لعقيدتهم وفقههم في الأصول والفروع. وقد نهجوا في عقيدتهم منهج معظم الصحابة والتابعين؛ فتكلموا فيما تكلموا به، وسكتوا عما سكتوا عنه. غير أن ذلك قد لايعني أنهم كانوا يعارضون مبدأ «الاستدلال العقلي» فيما يتعلق بالدفاع عن المسائل العقائدية التي شغلت بال علماء العصر.[٩] والواقع أنهم لم يعارضوا المنهج الكلامي بمعناه العام، بل كانوا يعارضون الفكرة التي تعطي الأولوية لمبدأ العقل في المنهج، فيجعل له مكانة عالية فوق مكانة النقل، وبخاصة في معالجة المسائل التي تتعلق بالعقيدة الاسلامية، أو المسائل الميتافيزيقية إن صح التعبير.

ورغم ذلك فلهم موقفهم في موضوع إثباتهم لأسماء الله تعالى وصفاته؛ فالعقل في نظرهم قاصر عن إدراك كنه تلك الأسماء والصفات، ولا يستطيع المرء أن يستند في إثباتها إلى عقل محض، لأن الله تعالى منزّه عن كل عيب ونقص. ويعني ذلك أن علماء السلف لم يخرجوا في ذلك عن نص ورد في كتاب الله أو سنة رسوله، اذ أثبتوا عمومًا كل ما ورد في النص واعتقدوه من غير تحريف ولا تشبيه، ولا زيادة ولا نقصان، ثم اعترفوا بأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[١٠]. وهم في الواقع لم يذهبوا إلى التأويل فيها، لأن الله في نظرهم قد صرّح فيها بكلام يجب أن نفهمه على وجهه؛ فمن الجرأة على الله أن نؤوّل كلمة أو تعبيرًا حتى نقطع بأنها هي المراد من كلام الله أو كلام رسوله.[١١]

وكانت وجهة نظر علماء السلف منذ عهد الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)[١٢] أن لله تعالى ذاتاً، وله أسماء وصفات وأفعال، فهي كلها قديمة قدم الذات الالهية؛ وكل ما سوى ذلك فهو مخلوق ومخالف لتلك الأسماء والصفات والأفعال الالهية، اذ ليس كمثله شيئ.[١٣] هذا، وقد رأينا البخاري في *صحيح البخاري* يتعرض لمسائل الصفات، والعلاقة القائمة بين الذات والصفة، والأسماء الحسنى، ثم التكوين والمكون، والمشيئة والإرادة، ورؤية الله، وما شابه ذلك من المسائل. ويعتبر ذلك بالطبع تقدمًا واضحًا عند علماء السلف نحو مسائل كلامية سوف تكون فيما بعد ظواهر عقائدية وكلامية تشغل حيزاً بارزاً في مؤلفات المتكلمين بعد أن كانت تلك الظواهر مبعثرة بين سطور مؤلفات لا تمثل وجهة نظر مذهبية واضحة.[١٤]

وقد انفرد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م) في أن إطلاق تلك الأسماء والصفات على الله تعالى في القرآن والحديث النبوي يكون على معانٍ تتعالى عن المعاني التي بها أُطْلِقَتْ تلك الألفاظ على الخلق، حيث لا مشاركة ولا مماثلة ولا مشابهة بينه تعالى وبين أحد من خلقه لا في ذاته، ولا في أسمائه وصفاته، ولا في أفعاله بوجهٍ من الوجوه.[١٥] وذهب أبو سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ/ ٨٩٤م) في كتابه *رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد*[١٦] إلى أن من إدّعى التأويل في أسماء الله تعالى، يكون بالتالي قد أثبت لله العجز، والوهن، والضرورة، والحاجة إلى الخلق، لأن المستعير محتاج مضطر؛ والله يتعالى عن ذلك كله علواً كبيراً.[١٧] وخلاصة القول في ذلك، أن أسماء الله تعالى وصفاته قديمة قدم الذات الالهية؛ فهي لم تزل ولا تزال، ولم تحدث له صفة

ولا اسم. فكان خالقًا قبل المخلوقين، ورازقًا قبل المرزوقين، وعالمًا قبل المعلومين، وسميعًا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرًا قبل أن يرى أعيانهم مخلوقة.[١٨] ولدى الاطلاع نرى واضحًا أن للدارمي كان في أسلوبه بعض الغلوّ في الإثبات، وفي تكفير المخالفين؛[١٩] حيث أطلق على الله تعالى بعض الأسماء التي لم ترد في كتاب الله والسنة الصحيحة. وكان الأولى والأحسن أن لا يأتي بها، فيقتصر على الثابت من النقل، اذ السكوت عنها كان أشبه بالمنهج السلفي قديمًا وحديثًا. وقد سبق أن نبّه إلى ذلك أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨م) في *كتاب العلو* بعد أن نقل عن كتابه هذا وهو يستدل على إثبات صفة العلوّ لله تعالى، كما أشار إليه أيضًا بعض الباحثين المعاصرين.[٢٠]

وقد عقد أبو القاسم اللالكائي (ت ٤١٨هـ/١٠٢٧م) في كتابه *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم* بابًا خاصًا يتعلق بأسماء الله تعالى وصفاته، فقدّم بين يدي الباب بتمهيدين.[٢١] وهو قد أورد فيه النصوص الشرعية التي تبطل المنهج العقلي؛ فالمنهج الصحيح عنده هو الاعتماد على الوحي الالهي في معرفة توحيد الله وأسمائه وصفاته. وكانت النتيجة بالتالي أن ذهب إلى أن الاسم والمسمى واحد، أي أنه هو هو لا غير، وأن أسماءه هي هو لا غير؛ وكل ذلك مبنيّ على ما جاء في كتاب الله من النصوص القرآنية، وما رُوي عن رسول الله من الأحاديث، وما ورد من لغة العرب. فقد سلّم اللالكائي بتلك النصوص الشرعية والشواهد اللغوية، ثم ذهب إلى حكم قال به علماء السلف، وهو الحكم بكفر كل من ادّعى بأن «أسماء الله تعالى مخلوقة، لأنه كان ولا اسم»؛ فهذا هو الكفر المحض في نظره، «لأن لله الأسماء الحسنى، فمن فرّق بين الله وبين أسمائه، وبين علمه ومشيئته، فجعل ذلك مخلوقًا كله، والله خالقها، فقد كفر».[٢٢]

وكان القاضي أبويعلى (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٦م) قد ذهب إلى القول بالفرق بين صفات ذاتية بمعنى أننا لو قدّرنا انتفاءها لوجب انتفاء الذات، وصفات معنوية بمعنى أننا لو قدّرنا إنتفاءها لم يجب بذلك انتفاء الذات. فيجوز أن يُسمَّى الله تعالى في نظره بكل اسم ثبت له معناه في اللغة ودلّ العقل والتوقيف عليه، إلا أن يمنع من ذلك سمع وتوقيف؛ ولا يقف اذن جواز تسميته على نص كتاب، أو سنة، أو اجماع.[٢٣] وأما عن أسماء الله تعالى فهي عنده أيضًا على نوعين: منها ما يختص البارئ عز وجل بها، فلا يشاركه أحد فيها، مثل «الله»، و«الرحمن»، و«الغفار»، و«المليك»، و«الصمد»، و«القدوس»، و«المتعالي»، ونحو ذلك. ومنها ما لا يختص بالبارئ، بل يجوز أن يُسمَّى بها غيره تعالى، مثل «الحيّ»، و«العالم»، و«المريد»، و«القادر»، و«المتكلم»، و«السميع»، و«البصير»، وما إلى ذلك.[٢٤]

وقد انفرد ابن حزم (ت ٤٥٦هـ/١٠٦٤م) في كتابه *الأصول والفروع* في مبحث يتعلق بالاسم والمسمى،[٢٥] وهو يذهب فيه إلى أن العلاقة القائمة بين أسماء الله الحسنى وبين صفاته العُلى – وان كان هو من مثبتي الأسماء – إلى رأيٍ لا يتفق مع العقل والمنطق، وهو أن الأسماء جامدة ليست بمشتقة أصلاً، فلا علاقة اذن بينها وبين الصفات. وهو يعني بذلك أن تلك الأسماء أعلام، فهي مرتجلة لا يراعى فيها معانيها اللغوية.[٢٦] وكل ذلك يدل على أن أسماء الله تعالى، أي المعنى المفهوم منها عند ابن حزم، قديمة قدم الذات الالهية، وأنها هي هو

الله لا تخالف الذات الالهية وعقيدة الوحدانية؛ فهو لا يريد بذلك حروف الهجاء القائمة فى النفس، أو الصوت المسموع، أو الشكل المخطوط. غير أنه قد أنكر بشدة بالغة إطلاق اسم «القديم» على الله،[٢٧] لأن الأسماء الحسنى تشتمل على خصوص ما يمدح به سبحانه، ولفظ «القديم» ليس كذلك. فنفهم من ذلك أن ابن حزم كان متمسكًا بحرفية ما ورد فى القرآن من الأسماء؛ وهذا ليس بغريب على مسلكه لأنه ظاهريّ المذهب.

وكان أبو بكر البيهقى (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٦م) صاحب كتاب *الأسماء والصفات* قد اعتنى بالموضوع عناية كبرى، حافلاً فى كتابه هذا بحشد من النصوص الشرعية التى دلّل بها على ثبوت أسماء الله تعالى ثبوتًا قاطعًا لا شك فيه. فالعبارات الواردة فيه قد تدلّ واضحًا على رأيه فى العدد الذى أخبرنا به الحديث النبوى؛ فالمقصود من الحديث المفصل هو أن تلك الأسماء الواردة فيه هى أشهر أسماء الله، وأبينها معاني؛ فهى التى من أحصاها دخل الجنة.[٢٨] ويعنى ذلك أن أسماء الله الحسنى كثيرةٌ عددُها، وليست بتسعة وتسعين فحسب؛ غير أنه لا يقتصر الحصر لأن النصوص الواردة فيها تدلّ على ذلك.[٢٩] وقد انفرد البيهقى فى الموضوع، فذهب فى إثبات أسماء أخرى لله تعالى إلى مدىً أبعد، اذ هو الذى قال إن الحروف المقطعات فى أوائل بعض سور القرآن هى من أسماء الله الحسنى؛ وهو يتابع فى ذلك الرأى المأثور عن ابن عباس (ت ٦٨هـ/٦٨٧م)، والشعبى (ت ١٠٣هـ/٧٢١م)، والسُّدِّى (ت ١٢٨هـ/٧٤٥م)، وغيرهم من المفسرين.[٣٠] وحول الصلة القائمة بين الأسماء والصفات، فقد أوضح بأن الأسماء تشتق من صفاته التى كلها مدائح، ومن أفعاله التى أجمَعُها حِكَمُه. ويعنى ذلك أنه يرى التلازم بين الصفة والاسم.[٣١] واذا كانت الصفة تدلّ على الاسم، فالاسم أيضًا دليل على الصفة، بمعنى أن الصفة اذا ذُكرت منفردةً فهى تدلّ على الاسم المشتق منها بطريق اللزوم. واذا ذُكر الاسم منفردًا دلّ أيضًا بطريق اللزوم على الصفة التى اشتق منها. فالمراد بالصفات هنا هى الصفات الدالة على الأسماء الحسنى؛[٣٢] وهذا بالطبع رأى يخالف ما ذهب إليه ابن حزم فى ذلك بأن «الأسماء جامدة ليست بمشتقة أصلاً، فلا علاقة اذن بينها وبين الصفات».[٣٣]

ومن الجدير بالاشارة إلى أن هناك بعض المؤلفات التى تأكدنا من تأليفها عبر التراث، غير أننا لم نستطع الحصول على نسخها، اذ ضاعت بمرور الزمن أو وُجدت فى مكتبات لم نستطع الوصول إليها حتى الآن، وذلك لصعوبة العلاقات القائمة بين المكتبات فى العالم الاسلامى. فقد ذُكر أن لأبى بكر أحمد بن اسحاق النيسابورى (ت ٣٤٢هـ/٩٥٧م) كتاب *الأسماء والصفات*،[٣٤] ولأبى عبد الله محمد بن خفيف الشيرازى (ت ٣٧١هـ/٩٨١م) كتاب *اعتقاد التوحيد باثبات الأسماء والصفات*،[٣٥] وللحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ/١٠٧١م) كتاب *الإنصاف فى أسماء الله تعالى*.[٣٦] فهى مؤلفات غير قليلة لم نستطع الحصول على نسخها، اذ بقيت فى عالم الماضى دون شاهد عليها فى مكتبات المخطوطات أو المطبوعات. وكان هناك أبو سليمان الخطّابى (ت ٣٨٨هـ/٩٩٨م) قد كتب فى هذا الموضوع كتابه *تفسير الأسماء والصفات*،[٣٧] غير أننا لم نستطع الحصول على نسختها الخطية من المغرب حتى الآن، لأن هذا الكتاب كان بمثابة مصدر رئيسى لكل من كتب بعده فى موضوع الأسماء والصفات من المؤلفات، وبخاصة أبى عبد الله الحليمى (ت ٤٠٣هـ/١٠١٢م) وأبى بكر

البيهقي (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٦م). وكذلك كانت الحال مع النسخة الخطية لكتاب *التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد* لمؤلفه أبي عبد الله محمد بن اسحاق، المعروف بابن منده (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٥م)[٣٨]

وقد كان هدف الدراسات اللغوية عند العرب لخدمة الفكر الاسلامي بغرض فهم القرآن الكريم، المصدر الأول للدين الاسلامي وتشريعه، وذلك على طريقة فهمه بها سلفنا الصالح. فالوحي الإلهي الذي يُعدّ محوراً أساسيًا للدراسات الدينية واللغوية، يُعتبر بالتالي أساسًا من أجله قامت تلك الدراسات على اختلاف أشكالها. هذا، وقد تناول علماء اللغة بالبحث والتأليف كل صغيرة وكبيرة تتعلق بظواهر اللغة العربية مثل ظاهرة الهمز، والقصر والمد، والقلب والإبدال، والتذكير والتأنيث، والترادف والتضاد والاشتراك، وما إلى ذلك. غير أنهم لم يتركوا أيضًا البحث والتأليف فيما يتعلق بظاهرة اشتقاق الأسماء؛ فمنهم من تناول في مؤلفاته إشتقاق أسماء القبائل العربية،[٣٩] ومنهم من بحث في اشتقاق أسماء الله الحسنى، وذلك عن طريق الكشف والبيان لمعاني تلك الأسماء كما فهمها أهل اللغة واللسان الذين استنبطوا ما ورد في الخبر، وكلها مستقاة من القرآن الكريم وتسير في فهم معانيها العامة خط سير علماء السلف. وكان أهم المؤلفات التي وصلت إلينا في هذا الموضوع، فيما نعلم، كتاب *تفسير أسماء الله الحسنى* لأبي اسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ/٩٢٣م)،[٤٠] وكتاب *إشتقاق أسماء الله* لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ/٩٤٩م)[٤١]. وقد أشار عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ/١٠٣٧م) في *الأسماء والصفات* إلى وجود كتاب *تفسير أسماء الله عزوجل* لأبي العباس المُبَرِّد؛[٤٢] غير أننا لم نستطع الحصول عليه، كما لم نجد له ذكرًا في الكتب المترجمة للمؤلف.

فقد حاول أبو اسحاق الزجاج أن يكشف لنا عن معاني الأسماء الحسنى بأسلوب أعطى فيه كل لفظة حقها من الشرح الملتزم بلغة القرآن، والسير الذي سلكه علماء السلف في فهم المراد منها.[٤٣] فقد قدّم لنا المؤلف في كتابه هذا بحثًا مجملاً في تفسير تلك الأسماء وبيان إشتقاقها، ثم الإشارة إلى أصل الكلمة في الوضع وذكر المعنى المستفاد منها بعبارات مركزة ومفيدة، مؤيداً ما يذهب إليه بشواهد من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والشعر الموثوق به. وقد يعول أحيانًا على أقوال شيخه أبي العباس المُبَرِّد (ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م) وغيره من الأئمة، بعيداً في كل ذلك عن الاستطراد، واقفًا عند حدود المعنى الفطرى المستفاد من اللغة وأربابها، متجنبًا فيها المناقشات المعتادة عند المتكلمين. وكذلك كانت الحال في كتاب *إشتقاق أسماء الله* لأبي القاسم الزجاجي؛ فان المؤلف قد بحث فيه في أسماء الله الحسنى كما ورد في الخبر، وهي تسعة وتسعون اسمًا، وكلها مأخوذة من القرآن الكريم. وقد حاول فيه المؤلف عرض أقوال العلماء في اشتقاق كل اسم منها، كما تناول الاستشهاد على تلك الأقوال بعديد من الشواهد الشعرية، وأمثال العرب، وأقوالهم، وحِكمهم. فأصبح الكتاب هذا من أهم الكتب التي تعالج مسائل النحو والصرف في أسماء الله الحسنى، وهو في الغالب من نوادر المصادر في هذا الموضوع.

ب - الأسماء والصفات من خلال مدرسة أهل الاعتزال

إن المعتزلة تعتبر فى الواقع أولى مدرسة كلامية واسعة، قد نشأت بالبصرة فى حدود نهاية المائة الأولى للهجرة؛ فضمّت اتجاهات فكرية متعارضة وآراء دينية متباينة، كان لها دور كبير فى تاريخ الفكر الاسلامى طيلة القرنين الثانى والثالث الهجريين، فيرجع لها الفضل فى تأسيس القواعد الفكرية التى قام عليها علم الكلام السنى فيما بعد . وقد غلبت عليها النزعة العقلية فى مسائل تتعلق بأصول الدين، فهى النزعة التى كانت سببًا لمناقشات حادة ظهرت على مسرح علم الكلام بين علماء أهل السنة والاعتزال . غير أن المعتزلة قد انقرضت بمرور الزمن كمدرسة فكرية، فضاعت أغلبية المؤلفات التى كتبها علماؤها دفاعًا عن تعاليم مدرستهم . . فقد واجهتنا المشكلة نفسها حين البحث عما ذهب إليه أهل الاعتزال فى موضوع الأسماء والصفات، اذ قد تكاد تكون مؤلفاتهم فى هذا المجال منعدمة تمامًا، ولا يستطيع الباحث بالتالى أن يضيئ فى ذلك بشيئ ينير الطريق فيشرح وجهة نظرهم فى هذا الموضوع معتمداً على مصادر أصيلة للمذهب ورجاله .

وتضم مدرسة الاعتزال فى داخلها اتجاهات فكرية عديدة؛ فهى بالرغم من ذلك، قد أجمعت على أصول اعتبرها العلماء جامعًا يجمعهم وحدًا يمنع غيرهم من الالتباس بهم. ونعنى بها الأصول الخمسة التى بنوا عليها تعاليمهم، فهى كالآتى : التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وقد اتفق أهل الاعتزال فى أنه من اعتنق تلك الأصول وصدّق بها استحق أن يكون معتزليًا، وإلا فقد خرج عن دائرة الاعتزال .[٤٤]

والذى يهمنا من بين تلك الأصول فى بحثنا هذا هو مبدأ التوحيد، اذ من خلاله سوف نستطيع التعرف على موقف أهل الاعتزال تجاه أسماء الله وصفاته . فالتوحيد عندهم هو العلم بأن الله واحد لايشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذى يستحقه والإقرار به .[٤٥] وقد كان تحمُّس أهل الاعتزال لعقيدة التوحيد سببًا رئيسيًا لرد كل شيئ يتعارض مع وحدانية الله وأزليته ومخالفته لكل ما هو مُحدَثٌ، فأنكر علماؤهم أن تكون لله صفات قديمة زائدة على ذاته . وهذا يؤدى بالتالى إلى وجود قديم أزلى خارج ذاته، وهى فكرة تقتضى التعدد فى القدم خاصة، وفى مفهوم الذات الالهية عامة؛ فتلك الفكرة بالتالى تنافى عقيدة التوحيد التى نادى بها الاسلام . وهكذا كان أهل الاعتزال يتشدد غاية التشدد فى نفى كل شيئ يوهم التعدد، وبخاصة ما يتعارض مع مبادئ الوحدانية، والأزلية، والمخالفة للحوادث .

ولدى الاطلاع والبحث الدقيق نرى واضحًا أن علماء المعتزلة لم ينكروا وجود الصفات الالهية تمامًا كما فعل بها الفلاسفة، بل أثبتوا عينيتها فقالوا : إن لله صفات هى عين الذات . والله تعالى فى نظرهم عالم بعلم هو ذاته، وقادر بقدرة هى ذاته، وحي بحياة هى ذاته، فليست له صفات قديمة هى معان قائمة بالذات . وقد ناقشهم علماء أهل السنة فى أنهم قد ناقضوا مذهبهم هذا فى صفتي الإرادة والكلام، فقالوا : إن الله مريد بارادة زائدة على الذات، ومتكلم بكلام هو زائد على الذات؛ ويعنون بذلك أن الإرادة يخلقها الله فى غير محل، والكلام يخلقه فى جسم جماد فيكون هو المتكلم به .[٤٦] وقد ترتب على ذلك قولهم بخلق القرآن، وذلك لأن القرآن فى نظرهم

هو كلام مُحدَثٌ يُحدِثُه هو فى محل حينما يريد؛ فليس الكلام عندهم صفة قديمة خارجة عن الذات، اذ القول بقدمه يقتضى وجود شيئ قديم مشارك لذات الله فى القدم.

وقد واجهت المعتزلة صعوبة أخرى، وذلك بعد أن ذهبوا فى التنزيه إلى حدّ نفي أدنى مماثلة بين الله وبين خلقه، ألا وهى الآيات التى توهم التشبيه أو التجسيم. فكان الحل الوحيد للمشكلة فى أنهم لجأوا إلى تأويلها على نحو يتسق مع تنزيههم المطلق لله تعالى، راجعين فى ذلك إما إلى ثراء اللغة العربية فى دلالة اللفظ على عدة معانى، وإما إلى بلاغة اللغة وكثرة استخدام العرب للمجاز والإستعارات والكنايات، وإما إلى تغيير بسيط فى قراءة بعض الآيات القرآنية مستندين فى ذلك إلى تعدد القراءآت.[٤٧] ويبدو واضحًا أن المعتزلة جميعًا قد نفوا عن الله تعالى صفاته الأزلية. فذهبوا إلى أنه ليس لله علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا صفة أزلية أخرى. وزادوا على هذا بقولهم: إن الله لم يكن له فى الأزل اسم ولا صفة؛ فيعنى ذلك أنهم جمعوا بين الذات الالهية وبين الصفات عن طريق وحدة مطلقة بينها، وذلك دفاعًا عن فكرة التنزيه المطلق لله تعالى.[٤٨]

وقد انعكست هذه الفكرة أيضًا إلى موقفهم تجاه أسماء الله الحسنى، اذ كان لهم فى الأسماء مذهب ينبثق من موقفهم الذى اتخذوه نحو الصفات الالهية، وبخاصة صفة الكلام؛ فكان القرآن فى نظرهم مخلوقًا من قول البشر، لم يتكلم الله بحرف منه. فقد ادّعوا فى أسماء الله أنها غير الله، وأنها مستعارة مخلوقة، وهى بالتالى أسماء قد ابتدعها البشر. ويعنى ذلك أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد فى الشخص ولا تنقص؛ والله تعالى كان مجهولاً كشخص مجهول لا يهتدى لاسمه ولا يدرى ما هو، حتى خلق الخلق فابتدعوا له أسماء من مخلوق كلامهم، فأعاروها إياه من غير أن يعرف له اسم قبل الخلق.

وهذا الذى ادّعوا فى أسماء الله الحسنى له أصل كبير من أصول الجهمية التى بنوا عليها محنتهم وأسسوا بها أخطاءهم المذهبية.[٤٩] ويعنى ذلك أن المعتزلة قد ذهبت إلى التسوية الكاملة بين الاسم والتسمية، والوصف والصفة؛[٥٠] فلا فرق اذن بين أن يقول القائل: «سمّى فلان فلانًا تسمية حسنة»، وبين أن يقول: «سمّى فلان فلانًا اسمًا حسنًا»؛ فمن أجل ذلك لو أثبت المرء بأحدهما ونفى بالآخر لتناقض الكلام. وقد قالوا أيضًا: لم تكن للبارئ فى الأزل صفة ولا اسم، اذ الاسم والصفة هما من أقوال المُسَمِّين والواصفين؛ وكذلك لم يكن فى الأزل قول عندهم.[٥١] وهذا يؤدى بالطبع إلى خطأ وقع فيه المعتزلة، وهو القول بأنه لم يكن لله تعالى فى أزله صفة الألوهية؛ ومن قال بها فقد فارق أصول الدين وبَعُد عن اجماع المسلمين.[٥٢]

وكنا نود أن تكون أمامنا فرص تاريخية وعلمية، قد تدفع بنا إلى التحقق من مؤلفات كتبها علماء أهل الاعتزال فى هذا المجال، حتى نستطيع بالتالى أن نكوّن فكرة خالصة عن واقع ما ذهبوا إليه وبخاصة فى الموضوعات التى تتعلق بأسماء الله الحسنى وصفاته العُلى. ولعل الأصح فى ذلك كله أن هؤلاء العلماء، وإن كانوا قد كتبوا فى هذا الموضوع، فهم لم يقصدوا بتلك الأسماء أكثر من أنها صفات وأوصاف وردت فى «كلام مخلوق»، وهم يعنون به القرآن. ونذكر على سبيل المثال ما قيل فى *الكشاف* حول الأسماء الحسنى، وفيه تفسير لبعض الآيات القرآنية التى تتعلق بها. فصاحب *الكشاف* يقول فى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا

وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٥٣] بأن لله الأسماء الحسنى التى هى أحسن الأسماء، لأنها تدل على معان حسنة من تمجيد، وتقديس، وغير ذلك؛ وقوله ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ يعنى «فسمّوه بتلك الأسماء». وكذلك فى قول الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٥٤] يجوز أن يراد به: «ولله الأوصاف الحسنى»، وهى الوصف بالعدل، والخير، والإحسان، وانتفاء شبه الخلق، «فصفوه بها». وقد ذهب البعض إلى أن المراد بالحادهم فى أسمائه يعنى تسميتهم الأصنام آلهة واشتقاقهم اللات من الله، والعزّى من العزيز.[٥٥]

فالظروف التاريخية التى مرّ بها مذهب المعتزلة ورجاله قد حكمت على كثير من تراثهم بالضياع والنسيان، وبخاصة فى موضوع الأسماء والصفات، فلسنا نستطيع هنا الإلمام بالموضوع نفسه فى مستوى تتطلب منا الدراسة الأكاديمية الجادة. ولدى الإطلاع على التراث الذى أفادنا فى الإشارة إلى المؤلفات التى تبحث فى موضوع أسماء الله الحسنى لدى المعتزلة، قد التقينا بأسماء عديدة لمؤلفات كتبها علماء المذهب فى هذا المجال. ونذكر على سبيل المثال ما ورد فى *المغنى* للقاضى عبد الجبار أن لأبى على الجبائى (ت ٣٠٣هـ/ ٩١٦م) *كتاب الأسماء والصفات*، ينقل فيه صاحب *المغنى* بعض المقتطفات منه.[٥٦] كما ورد أيضًا أن لابنه أبى هاشم الجبائى (ت ٣٢١هـ/ ٩٣٣م) كتابًا فى الأسماء والصفات، استشهد صاحب *المغنى* بالبعض من آرائه الواردة هناك.[٥٧] وقد ورد فى *الفهرست* أن لأبى بكر الأصم (ت ٢٠٠هـ/ ٩١٣م) *كتاب البيان عن أسماء الله جل اسمه*.[٥٨] وقد ورد كذلك أن لأبى الحسن الرمانى (ت ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) *كتاب الأسماء والصفات لله عزوجل*؛[٥٩] فقد أضاف القفطى (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) بأنه كتب كذلك شرحًا لكتاب *الأسماء والصفات* لأبى على الجبائى، وذكره باسم كتاب *شرح الأسماء والصفات* لأبى على.[٦٠] وذكر الحاج خليفة بأن لأبى القاسم الصاحب بن عَبَّاد الوزير (ت ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م) كتاب *أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته*.[٦١]

غير أن تلك المؤلفات التى كتبها علماء المعتزلة لم نجدها حتى الآن فى مكتباتنا الاسلامية لا مخطوطة ولا مطبوعة، حتى نستطيع بالتالى متابعتها العلمية، فنأتى بصورة كاملة عن مواقف المعتزلة فى موضوع الأسماء والصفات. ويبدو واضحًا أن المعتزلة لم تضع فيها منهجًا يخالف منهجهم فى الصفات؛ فنعتقد أنهم قد ضحّوا أيضًا بأسماء الله الحسنى كما كانت الحال فى الصفات، وذلك فى سبيل الدفاع عن فكرة التوحيد والتنزيه المطلق للذات الالهية بعيداً عن كل شيئ يوهم التشبيه أو التجسيم. ولعل الذى حدا بالمعتزلة إلى ذلك، هو رغبتهم فى تقويم تلك القضايا الاسلامية بتأييد العقل والمنطق حتى لا يجد المخالفون مناصًا من تقبلها والتسليم بها.[٦٢]

ويبدو واضحًا أن المعتزلة لم تهتم بالغ الاهتمام بموضوع الأسماء والصفات، اذ كان يدور موقفهم فى دائرة الانكار نحو الصفات مستقلة من الذات الالهية. غير أنه لا بد من الاشارة إلى أنه ينبغى على الباحث أن لا يشك فى إخلاص علماء أهل الاعتزال حول فكرة التنزيه المطلق التى تبنوها والتى تتعلق بتوحيد الله ووحدانيته؛ فمن المؤكد أن هدفهم فى ذلك قد لقي الترحيب من قِبل بعض علماء أهل السنة فى العصور المتأخرة وفى عصرنا الحاضر؛ غير أن الطريق الذى سلكه الوسط الاعتزالى للوصول إلى هدفهم الأسمى هذا، قد جعل مذهبهم فى

موقف يؤخذ عليهم فى الوسط المعتدل قديمًا وحديثًا . وقد استهدفت محاولاتهم العديدة فى مسائل تتعلق بالعقيدة أن يعرضوا مبادئ الدين فى صورة مقبولة لدى المثقفين من الأعاجم، وهم فى الواقع تحت تأثير الفكر الأجنبى المتمثل فى الفكرين اليونانى والفارسى، فبالتالى قد أصبح الفكر الاسلامى على أيديهم تحت سيطرة الفكر الأجنبى الدخيل فى عالَمنا الاسلامى حينذاك . ولعلنا من أجل ذلك قد نعتقد أنهم لم يستطيعوا الدفاع عن الفكرة الخالصة لعقيدة الاسلام بهذا الطريق، فلم يأت إلينا تراثهم حول موضوع الأسماء والصفات بشيئٍ يُذكر فى سبيل حملهم عبء الدفاع عن الدين الاسلامى وعقيدة التوحيد على عواتقهم.

وقد كان هذا الموقف يختلف تمامًا عن موقف علماء أهل السنة من السلف، اذ كان موضوع الأسماء والصفات من خلال الذات الالهية عند علماء أهل السنة من السلف مسألة تعبدية قبل أن تكون كلامية بحتة. فلذلك نراهم قد ألّفوا مؤلفاتهم فى هذا الموضوع بدافع دينى يختلف فى المنهج والغاية عن دوافع أهل الاعتزال. وأخيرًا نستطيع القول بأن السلفية فى أشكالها المتعددة لم تختلف على مستوى العقيدة المذهبية فى سير الخط السنى حول معالجة الموضوع، وإن كان فى بعض الأحيان قد اختلفت وسائلهم فى ذلك؛ اذ وصلوا جميعًا إلى هدفهم الأسمى، وهو إثبات وجود الله ووحدانيته عن طريق أسمائه الحسنى وصفاته العُلى . وأما المعتزلة فقد كان هدفهم أيضًا هدفًا نبيلاً، وهو تنزيه فكرة الألوهية عن كل شيئ يوهم التشبيه بالخلق، فحاولوا اتخاذ الوسائل التى تبعدهم عن طريق اثبات الأسماء والصفات، وهم فى الواقع مخلصون فى الهدف و «مخطئون» فى الطريق، اذ لم يستطيعوا تقبّل الفكرة القائلة بأن تلك الأسماء الالهية مجال واسع للتخلق وليست ميدانًا للتفكير وطريقًا للتشبه.

الهوامش :

* الدكتور / محمد آروتشى، مركز البحوث الاسلامية، وقف ديانة تركيا، استانبول.

١ انظر الآيات الواردة فى سور الأعراف، ٧ / ١٨٠؛ و الإسراء، ١٧ / ١١٠؛ و طه، ٢٠ / ٨؛ و الحشر، ٥٩ / ٢٤ . هذا، وقد تعرض محقق كتاب *تفسير أسماء الله الحسنى* لأبى اسحق الزجاج فى مقدمة له ببيان مواطن أسماء الله الحسنى التى وردت فى القرآن والسنة (تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دمشق ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ١٠-١٣)، كما تعرض Metin Yurdagür بهذا البيان فى *Esmâü'l-Hüsnâ - Allah'ın Sıfatları* (استانبول ١٩٨٤، ص ٥٨-١٤٢)، و فى *Esmâ-i Hüsnâ - Allah'ın İsimleri* له أيضًا، (استانبول ١٩٩٦، ص ٦٥-٢٥٤).

٢ انظر الأحاديث الواردة فى: *سنن الترمذى*، تصنيف أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى؛ نسخة مصورة ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، استانبول ١٩٩٢ (١٤١٣)، الدعوات ٨٣ (٣٥٠٧)؛ و *المستدرك على الصحيحين فى الحديث*؛ تصنيف أبى عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى، حيدرآباد ١٣٣٤هـ، ١٣٤٢هـ، الايمان، ١ / ١٦، ١٧؛ و *الأسماء والصفات*، تأليف أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى؛ تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، بيروت ١٩٨٥م، ١ / ٢٩-٣٢؛ و *كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال*؛ تأليف علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الباب الثانى، ١ / ٤٤٨-٤٥١ (١٩٣٧ - ١٩٣٩).

٣ راجع: *السلفية مرحلة زمنية مباركة*، تأليف محمد سعيد رمضان البوطى، دمشق ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ١٥١ - ١٥٤؛ و Bekir Topaloğlu, *Kelâm İlmi - Giriş* ، استانبول ١٩٩١، ص ١١٤-١١٦ .

٤ راجع: *العقيدة للإمام أحمد بن حنبل*؛ برواية أبى بكر الخلاّل، تحقيق: عبدالعزيز عزالدين السيروان، دمشق ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ص ٤١، ٤٢ .

٥ انظر: *الأسماء والصفات* للبيهقى؛ ١ / ٢٥.

٦ فلعله كان من الواجب علينا ان نبدأ الحديث فى ذلك بموقف أبى حنيفة (ت ١٥٠هـ/٧٦٧م)، إلا اننا قد تركنا الحديث عنه إلى حين الكلام عن الماتريدية فى مقالة أخرى، وذلك لسببين رئيسيين، وهما كالآتى : إننا نذهب أولاً إلى «الفكر السائد» بأن

الجذور الحقيقية للمذهب الماتريدى تبدأ بأبى حنيفة. وثانيًا، فقد مرّ على أبى حنيفة عهد كان يتحرج فيه من الخوض فى مسائل العقيدة على طريقة علم الكلام، أى بالحجاج والأدلة العقلية. ثم جاء عهد أقبل فيه على هذا العلم، ونَشِطَ فى الذبِّ عن العقيدة بمناهج علم الكلام، حيث ألّف رسائله الخمس المعروفة لدى الباحثين وبخاصة كتابه *الفقه الأكبر* (فهناك دراسات عديدة حول رسائل أبى حنيفة؛ وأخيرا قد ظهرت دراسة من قبل Mustafa Öz، وهو قد جمع النص العربى لتلك الرسائل فى مجلد واحد بترجمتها التركية فى كتاب *İmam-ı Azam'ın Beş Eseri*، استانبول ١٩٩٢).

٧ انظر: *كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون*؛ تأليف كاتب چلبى مصطفى بن عبد الله القسطنطينى الرومى الحنفى المعروف بحاج خليفة، بيروت ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، ١/٦٠٦، ٦٠٧.

٨ راجع: *العقيدة* لابن حنبل، ١١٣؛ و *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة واجماع الصحابة والتابعين من بعدهم*؛ تأليف أبى القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبرى اللالكائى، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض دون تاريخ، ١/٢٠٤-٢١٥، ٢١٦-٣٦٩، ٢/٣٧٨؛ و *مناقب الشافعى*، تأليف أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى؛ تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ١/٤٠٣، ٤٠٤؛ و *طبقات النحويين واللغويين*، تأليف أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى، تحقيق محمد أبى الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة دون تاريخ، ص ١٩٩-٢٠٢؛ و راجع: *الفصل فى الملل والأهواء والنحل*؛ تأليف أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى الأندلسى، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٢/١٢٨، ١٢٩؛ و *البيهقى وموقفه من الإلهيات*، تأليف أحمد بن عطية بن على الغامدى؛ الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، المدينة المنورة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ١٣١-١٣٨.

٩ لقد ورد أن الإمام أحمد بن حنبل قد ناقش المعتزلة فى مسائل عقائدية، فلجأ حينئذ إلى أدلة يمكن القول عنها إنها كانت كلامية. وقد لجأ كذلك إلى مبدأ القياس فى موضوع زيادة الايمان ونقصانه، اذ القرآن قد صرّح فى نظره ببعض الآيات التى تنبئ بزيادة الايمان (انظر: سورة الأنفال، ٨/٢؛ و سورة التوبة، ٩/١٢٤)؛ فذهب إلى أن كل ما يجوز الزيادة عليه يجوز بالتالى نقصه على الاطلاق. انظر بالتفصيل حول هذا الموضوع الذى انفرد Yusuf Şevki Yavuz برأي خاص له فى كتابه: *İslâm Akaidinin Üç Şahsiyeti*، استانبول ١٩٨٩، ص ٢٢-٢٥؛ وانظر له أيضًا: "Ahmed b. Hanbel", *TDV İslâm Ansiklopedisi*، استانبول ١٩٨٩، ٢/٨٢-٨٣.

١٠ سورة الشورى، ٤٢/١١.

١١ انظر: *العقيدة* لابن حنبل، ص ٤٢، ٤٦، ٦٣، ١١٣؛ و *الرد على الزنادقة والجهمية* له أيضاً، [ضمن «عقائد السلف»، نشر على سامى النشار و عمّار جمعى الطالبى، ص ٥١-١١٤]؛ الاسكندرية ١٩٧١م، ص ٨٥-٨٧؛ و *السنة*، تأليف عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه رحمه الله؛ تحقيق أبى هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٤٣، ٦٥؛ و *ابن حنبل حياته وعصره، آراؤه وفقهه*؛ تأليف محمد أبى زهرة، بيروت دون تاريخ، ص ١٣٨. وراجع كذلك أحاديث الأسماء الحسنى الواردة فى مسند *ابن حنبل* (*مسند أحمد بن حنبل*)؛ تصنيف أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، نسخة مصورة ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، استانبول ١٤١٣ (١٩٩٢)، ٢/٢٥٨، ٢٦٧، ٣١٤، ٤٢٧، ٤٩٩، ٥٠٣، ٥١٦.

١٢ وقد وجدنا للإمام البخارى (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)، إلى جانب مؤلفاته فى الحديث، مؤلفات تتعلق بالعقيدة السلفية، وذلك مثل *كتاب الايمان*، و *العقيدة*، و *اخبار الصفات*، وإن كنا لا نجدها اليوم على أرفف المكتبات مخطوطة أو مطبوعة. انظر بالتفصيل: Fuat Sezgin, *Geschichte des Arabischen Schrifttums*، ليدن ١٩٦٧-١٩٨٤، ١/١٣٤.

١٣ انظر: *صحيح البخارى* (*الجامع الصحيح*)؛ تصنيف أبى عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة الجُعفى البخارى؛ نسخة مصورة ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، استانبول ١٤١٣ (١٩٩٢)، كتاب التوحيد، ١٣، ٤٢؛ و *خلق أفعال العباد* له أيضًا، ص ٢١؛ و *اجتماع الجيوش الاسلامية على غزو المعطلة والجهمية*؛ تأليف أبى عبدالله محمد بن أبى بكر بن أيوب الزرعى المعروف بابن قيّم الجوزية، أمرتسر ١٣١٤هـ، ص ٩١؛ و مقدمة على سامى النشار على *عقائد السلف*، ص ٣٥-٣٧.

١٤ انظر: *صحيح البخارى*، كتاب التوحيد، ٢-١٣، ١٨.

١٥ وكان كل همه فى تلك المسائل المتعلقة بأسماء الله وصفاته هو محاولته الجادة فى سبيل الرد المقنع لكل من المذاهب القائلة بأن القرآن مخلوق؛ فهو بالتالى قد أوقع نفسه بين الكرامية وبين المعتزلة؛ فمن الواضح أن إحديهما تعتبر هزة عقائدية عنيفة فى طريق التنزيه، والأخرى بدعة شنيعة فى سبيل الاثبات. وقد استشم محمد زاهد الكوثرى من ظاهر كلام ابن قتيبة نوعًا من النزعة الكرامية فى تلك المسائل، واتّهمه بأنه يحيد عن الموقف السلفى مرة إلى اليمين ومرة إلى الشمال، وإن كان صاحب *لسان الميزان* قد قال واضحا وحكم عليه بأنه كان كراميّ المذهب. انظر: *تأويل مختلف الحديث*؛ تأليف أبى محمد عبد الله بن مسلم الكاتب الدينورى المعروف بابن قتيبة؛ تحقيق محمد زهرى النجار، القاهرة دون تاريخ، ص ٢٥٧-٢٦٠؛ و *الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة* له أيضًا، تعليق محمد زاهد الكوثرى، القاهرة ١٣٤٩هـ، ص ٢٤، ٢٥، ٤٤، ٤٥، ٤٧؛ و *لسان الميزان*،

تأليف أبى الفضل أحمد بن على بن محمد المعروف بابن حجر العسقلانى، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٣/٣٥٨.

١٦ وقد كان لبشر المريسى (ت ٢٨٠هـ/٨٩٤م) وأصحابه فى أسماء الله تعالى وصفاته مذهب كمذهبهم فى القرآن، اذ كان القرآن عندهم مخلوقًا لم يتكلم الله تعالى بحرف منه. وأما عن أسماء الله تعالى فقد قالوا إنها من ابتداع البشر، وذهبوا إلى أنها غير الله وأنها مستعارة مخلوقة. وهذا الذى ادّعوا فى أسماء الله تعالى له أصل من أصول الجهمية والمعتزلة التى بنوا عليها محنتهم فى القرآن. انظر: *رد الإمام الدارمى*، بتصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، بيروت دون تاريخ؛ ص ٧، ٨.

١٧ وأسماء الله عنده هى تحقيق صفاته، غير أنه لا يكيّفها، ولا يكذّب بها، ولا يفسّرها؛ وسواء على الرجل إن قال: «عبدت الله»، أو «عبدت الرحمن أو الرحيم، أو الملك العزيز الحكيم»، أو ما شابه ذلك من الأسماء. فبأى اسم ذكره أو دعاه من هذه الأسماء الحسنى، أو أضافه اليه، فانما يدعو الله نفسه؛ ومن شكّ فيه فقد كفر. وكان حكم الدارمى هذا هو الحكم نفسه الذى ذهب إليه أبو حنيفة، وهو رأيه القائل بكفر كل من ذهب إلى أن الأسماء والصفات مخلوقة أو محدثة، أو وقف أو شكّ فيها. قارن: *الفقه الأكبر*، تأليف أبى حنيفة النعمان بن ثابت؛ [ضمن كتاب شرح الفقه الأكبر، ص ١٦٧–١٧٠]؛ تصحيح السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعسانى الحلبى، القاهرة ١٣٢٣هـ، ص ١٦٧؛ و *رد الإمام الدارمى*، ص ٧.

١٨ وقد اقتنع الدارمى بقول القائل إن اسم الله الأعظم هو «الله»، فأخذ بحديث أبى هريرة عن رسول الله الذى قال فيه: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها كلها دخل الجنة» (ورد فى *المستدرك* للنيسابورى، الايمان، ١/١٧؛ وانظر أيضًا: *الأسماء والصفات* للبيهقى، ١/٣٢؛ و *كنز العمال* للهندى، الباب الثانى، ١/٤٤٩–٤٥١ (١٩٣٨، ١٩٣٩).

١٩ وعلى الباحث مراجعة كتاب *الرد على الجهمية*، تأليف أبى سعيد عثمان بن سعيد الدارمى؛ تحقيق وترجمة إلى الألمانية من قبل: Gösta Vitestam, C.W.K. Gleerup Lund - E.J.Brill, Leiden 1960. ؛ فان المؤلف قد بيّن فيه موقفه تجاه بعض الصفات الإلهية مثل الإستواء، والاحتجاب، والنزول، والرؤية، وعلم الله وكلامه [ص ٨–٩٩]، ثم دعوته الصريحة إلى قتل الزنادقة أو الجهمية واستتابتهم من كفرهم [ص ٩٩–١٠٤]. انظر كذلك: *رد الإمام الدارمى*، ص ١١–١٣.

٢٠ راجع: مقدمة محمد حامد الفقي على كتاب *رد الإمام الدارمى*، ص ك، ل؛ و مقدمة على سامى النشار على كتاب *عقائد السلف*، ص ٤٦، ٤٧.

٢١ فالتمهيد الأول يتعلق بوجوب معرفة الله عز وجل ويتضمن مسألتين، فيهما خلاف بين المعتزلة وأهل السنة والجماعة؛ فالأولى تتعلق بـ«وجوب المعرفة»، وذلك يعنى أنه لا يجب على الانسان شيئ ما لم يوجبه عليه الشرع وأن العقل ليس هو الذى يوجب. والثانية تتعلق بـ«طريق المعرفة» التى عرف بها الأنبياء توحيد الله عز وجل، وأنه كان عن طريق الوحى وليس عن طريق العقل. وأما المعتزلة فقد أعطت للعقل الأولوية فى المسألتين المذكورتين، وادّعت أن معرفة الله واجبة عقلاً، كما ذهبت إلى أن طريق المعرفة هو العقل أولاً، ثم النقل. وأما التمهيد الثانى فيتعلق بذات الله تعالى من أسمائه وصفاته، وهو أمر أعظم من قضية العبادة، فيستحيل على الانسان إدراك ذلك كله ما لم يخبره به وحي الله؛ اذ لو كان العقل قادراً على المعرفة لبطلت الحاجة إلى الوحى الالهى من أساسه. فنفهم من ذلك أن أسماء الله تعالى عند أبى القاسم اللاّلكائى توقيفية. انظر: *شرح أصول اعتقاد أهل السنة*، ١/١٩٣–٢٠٣.

٢٢ هذه هى رواية ذكرها اللاّلكائى فى *شرح أصول اعتقاد أهل السنة*، ١/٢١٤، فزعم أنه حكم قال به اسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ/٨٥٣م)؛ والظاهر أن اللاّلكائى قد أخذ به، وكان رأيه الشخصى هكذا فيه. راجع: *مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين*؛ تأليف أبى الحسن على بن اسماعيل بن أبى بشر الأشعرى، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ١/٢٥٢؛ و *شرح أصول اعتقاد أهل السنة*، ١/٢٠٤–٢١٥، ٢١٦–٣٦٩، ٢/٣٧٨–٣٨٥.

٢٣ انظر: *المعتمد فى أصول الدين*، تأليف أبى يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء الحنبلى البغدادى، تحقيق وديع زيدان حدّاد، دارالمشرق، بيروت ١٩٧٤م، ص ٤٤، ٦٢.

٢٤ راجع فى ذلك بالتفصيل: المرجع السابق، ص ٧٠–٧٢.

٢٥ وهو يذهب فيه إلى أن الله سمّى نفسه بأسماء ظاهرة وأسماء يُعرف بها؛ فهو سمّى نفسه بأسماء مثل «الله»، و«الرحمن»، و«الرحيم»، و«الملك»، و«القدوس»، و«السلام»، و«المؤمن»، و«المهيمن»؛ فهى تسعة وتسعون إسماً، من أحصاها دخل الجنة. فقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾، ولم يقل: «ولله اسم واحد حسن»، اذ هى أسماء شتى وهو: واحد، أحد، فرد، صمد؛ فهى أسماء شتى بمعنى واحد، وهو أكبر الأشياء. وقد سمّى الله أيضًا كلامه بأسماء شتى مثل القرآن، والنور، والهدى، والبرهان؛ فهى أسماء شتى لشيئ واحد. انظر: *الأصول والفروع*، تأليف أبى محمد على بن أحمد بن سعيد، ابن حزم الظاهرى الأندلسى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٠٩، ٢٠١.

٢٦ راجع: *الفصل* لابن حزم، ٢/١٢٨، ١٢٩؛ و *البيهقى وموقفه من الإلهيات* للغامدى، ص ١٤٣.

٢٧ انظر: *الفصل* لابن حزم، ٢/١٥٢.

٢٨ راجع فى ذلك بالتفصيل: *الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة*؛ دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ٢٠؛ و *الأسماء والصفات* له أيضاً، ١ / ٣٠.

٢٩ وممن قال به أبو سليمان الخَطّابى (ت ٣٨٨هـ/٩٩٨م)، صاحب كتاب *تفسير الأسماء والصفات*. والكتاب له مخطوط بالخزانة العامة بالمغرب، تحت رقم ١١٤٢؛ فالخطابىّ كثيراً ما ينقل عنه البيهقى ويعتمد آرائه، و سيتضح لنا ذلك حين البحث وعمل المقارنة بين مؤلفاتهما. وقد طُبع الكتاب أخيراً باسم *شأن الدعاء*، بتحقيق أحمد يوسف الدقاق، بدار الثقافة العربية، دمشق ١٩٨٤م، حيث بيّن رأيه فى هذا الموضوع حين تأويله للحديث المذكور، واستدل على صحة هذا التأويل بنفس الحديث الذى استدل به البيهقى. انظر: *الأسماء والصفات* للبيهقى، ١ / ٢٧-٣٣.

٣٠ وخلاصة القول فى ذلك هو أن أسماء الله تعالى أكثر من أن تحصر؛ فما ورد عن بعض العلماء من أنها ألف أو خمسة آلاف، إنما هى دعوى لا دليل عليها لأن هناك عدد من الأسماء الحسنى قد استأثرها الله بعلمه، فلا يمكننا حصرها على الإطلاق. انظر: *تفسير ابن كثير* (*تفسير القرآن العظيم*)؛ تأليف أبى الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى المعروف بابن كثير، تحقيق محمد ابراهيم البنا – محمد أحمد عاشور – عبد العزيز غنيم، دار قهرمان للنشر والتوزيع، استانبول ١٩٨٤م، ١ / ٣٦؛ و *الأسماء والصفات* للبيهقى، ١ / ١٦٣-١٦٥.

٣١ وموضوع حقيقة الاسم والمسمى، فقد صرح البيهقى باختياره للرأى القائل فى جميع أسماء الله تعالى بأن الاسم عين المسمى؛ فهو رأى اختاره أبو بكر بن فورك (ت ٤٠٦هـ/١٠١٥م)، كما عزا هذا الرأى إلى الإمام الشافعى (ت ٢٠٤هـ / ٨٢٠م)، وأبى عبيد القاسم بن سَلاّم (ت ٢٢٤هـ/٨٣٨م)، والحارث بن أسد المحاسبى (ت ٢٤٣هـ / ٨٥٧م)، وأبى القاسم البغوى (ت ٣١٧هـ/٩٢٩م)، وأبى القاسم اللاّلكائى (ت ٤١٨هـ/١٠٢٧م)، ومن تبعهم. راجع: *مناقب الشافعى* للبيهقى، ١ / ٤٠٣، ٤٠٤؛ و *طبقات النحويين واللغويين* للأندلسى، ص ١٩٩-٢٠٢؛ و *البيهقى وموقفه من الإلهيات*، ص ١٣١-١٣٨.

٣٢ انظر: *الأسماء والصفات* للبيهقى، ١ / ١٨٨، ١٨٩.

٣٣ وقد خالف البيهقى سير خطه السلفى عندما ذهب إلى إطلاق اسم «القديم» على الله تعالى، وهو يوافق بذلك جمهور المتكلمين، حيث احتج لصحة هذا الاطلاق ببعض الأحاديث التى ورد اسم «القديم» ضمن الأسماء المذكورة مجملةً. فالواقع إن ما ذهب إليه هنا مناقض لما سبق تقريره من أنه يرى فى إثبات أسماء الله الحسنى التزام جانب التوقيف. وهذا الجانب غير متوفر له هنا، اذ اتضح لنا أن المعنى الذى ذكره المتكلمون للفظ «القديم»، أى الذى لا أول لوجوده، وارتضاه البيهقى، لا يتناسبان لأن لفظ «القديم» ليس قاصراً على هذا المعنى فقط، بل شامل له ولغيره من المعانى؛ فلا يكون اذن من أسماء الله، لأن الأسماء الحسنى تشتمل على خصوص ما يمدح به سبحانه، ولفظ «القديم» ليس كذلك. ولعله من أجل ذلك لم يرد الإذن الشرعيّ باطلاق اسم «القديم» على الله تعالى، بخلاف اسم «الأول» الذى ورد الإذن باطلاقه، اذ هو أصح من اسم «القديم» لغةً وشرعاً. راجع فى ذلك بالتفصيل: *الفصل* لابن حزم، ٢ / ١٢٨، ١٢٩؛ و *البيهقى وموقفه من الإلهيات*، ص ١٣٨-١٤٥.

٣٤ انظر: *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*؛ تأليف أبى حاتم محمد بن حبّان بن أحمد التميمى المعروف بابن حبّان، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار الوعى، حلب ١٣٩٦هـ، ١ / ١٦٢، ١٦٣.

٣٥ انظر: *تبيين كذب المفترى فيما نُسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعرى*؛ تأليف أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله الدمشقى الشهير بابن عساكر؛ دار الكتاب العربى، بيروت ١٩٨٤م، ص ١٩٠-١٩٢؛ و Fuat Sezgin, *GAS*, I, 663-664.

٣٦ انظر بالتفصيل: *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*؛ تأليف أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر شمس الدين المعروف بابن خلكان، تحقيق احسان عباس، بيروت ١٩٧٠م.، ٧ / ٦٦-٧٢؛ و *تذكرة الحفاظ*، تأليف أبى عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى؛ دار إحياء التراث العربى، بيروت دون تاريخ، ٣ / ١١٢٨-١١٣٢؛ و Carl Brockelmann, *GAL Suppl.*, I, 628.

٣٧ وللكتاب نسخة خطية بالخزانة العامة بالمغرب، ورقمها: ١١٤٢، كما سبق وأن أشرنا إليها فيما قبل؛ غير أننا بعد الإطلاع عليها قد نشك فى كونها تلك النسخة، اذ هى فى واقع الأمر قد كُتبت فى شكل رسالة قصيرة فى الدعاء. فقد عرفنا بعد الاتصالات العديدة بالمسؤولين فى الخزانة العامة أن تلك النسخة قد طُبعت فى دمشق باسم *شأن الدعاء*، فاستطعنا الحصول عليها أخيراً. وقد ذكره الحاج خليفة فى *كشف الظنون*، ٢ / ١٠٣٢، باسم *شرح الأسماء الحسنى*.

٣٨ مخطوطة الظاهرية بدمشق، التوحيد ٣٦. انظر: مقدمة على بن محمد بن ناصر الفقيهى على *كتاب الايمان*، تأليف محمد بن اسحاق بن يحيى الشهير بابن منده، تحقيق على بن محمد بن ناصر الفقيهى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ١ / ٧٣.

٣٩ فمن العلماء الذين وصلت إلينا مؤلفاتهم فى هذا الموضوع هو: أبو سعيد الأصمعى (ت ٢١٦هـ/٨٣١م)، و ابن دُرَيْد الأزدى (ت ٣٢١هـ/٩٣٣م). انظر: *الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين*؛ تأليف خير

الدين الزركلي؛ القاهرة، ١٩٥٤م – ١٩٥٩م، ٤ / ٣٠٧، ٣٠٨؛ ٦ / ٣١٠؛ و مقدمة على *اشتقاق أسماء الله الحسنى*، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي؛ تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٧

٤٠ وقد طُبع الكتاب طبعة اولى بدار المأمون للتراث، دمشق ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، وطبعة ثانية منقحة سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م بتحقيق أحمد يوسف الدقاق.

٤١ وقد طُبع الكتاب بمؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م [الطبعة الثانية]، بتحقيق عبد الحسين المبارك.

٤٢ انظر: *الأسماء والصفات* للبغدادي، تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي البغدادي؛ نسخة خطية محفوظة في مكتبة راشد أفندي، قيصري-Kayseri، تركيا، رقم ٤٩٧؛ ولها نسخة مصوّرة عن الميكروفيلم في مكتبة مركز البحوث الاسلامية لوقف ديانة تركيا، تحت رقم ١٣٢٤٧، الورقة [٥٤و].

٤٣ فهذا الكتاب ينقلنا إلى مجلس نرى فيه أبا اسحاق اسماعيل بن اسحاق القاضي (ت ٢٨٢هـ/٨٩٦م) يجلس بين يدي أبي اسحاق الزجاج يسأل عن معنى الحديث الصحيح: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحدة، من أحصاها دخل الجنة»، فأملى عليه أبو اسحاق تفسير هذه الأسماء في هذا الكتاب الذي سمّاه *تفسير أسماء الله الحسنى*، ثم نُسخ للمؤلف نسخة مستقلة بعد ذلك. وقد أورد المؤلف فيه الحديث عن طريق أبي اسحاق اسماعيل القاضي، فشرح معنى قوله عليه السلام: «من أحصاها دخل الجنة»، وهو يبيّن فيه معنى الإحصاء، ثم يورد الأسماء على حدة كما وردت في الحديث المشهور الذي يروى عن طريق أبي هريرة. انظر: *تفسير أسماء الله الحسنى* للزجاج، ص ٢١–٢٤.

٤٤ انظر: *شرح الأصول الخمسة*؛ تأليف أبي الحسن القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ١٢٨–١٤٨؛ و *في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الاسلامية في أصول الدين*؛ تأليف أحمد محمود صبحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٧٨م، ص ١٢٣–١٨١؛ و *دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية*؛ تأليف عرفان عبد الحميد؛ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٠٣–١١٢؛ و *أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجرى*؛ تأليف عبد الحكيم بلبع، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٦٩م، ص ١٣٢–١٥١ .

٤٥ انظر: *شرح الأصول الخمسة* للقاضي عبد الجبار، ص ١٢٨.

٤٦ راجع: *الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد*؛ تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق محمد يوسف موسى – على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، ص ٧٩، ١٠٦؛ و *البداية في أصول الدين*؛ تأليف أبي محمد أحمد بن محمود بن أبي بكر نور الدين الصابوني؛ تحقيق بكر طوبال اوغلي [ضمن *Mâturidiyye Akaidi*]، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ص ٣١، ٤٣.

٤٧ راجع: *في علم الكلام* لأحمد محمود صبحي، ص ١٢٨–١٣٤.

٤٨ انظر: *المنية والأمل*، تأليف أبي الحسن القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، وجمعه أحمد بن يحيى المرتضى؛ تحقيق عصام الدين محمد على، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية ١٩٨٥م، ص ١٣، ١٤ .

٤٩ انظر: *رد الإمام الدارمي* للالكائي، ص ٧، ١٠ .

٥٠ وقد ورد في رواية فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م) أن المعتزلة قد ذهبت إلى أن الاسم غير التسمية وغير المسمى، كما ورد أن اختيار أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ/١١١١م) كان قوله بأن الاسم والمسمى والتسمية هي أمور ثلاثة متباينة؛ فقال الرازي بأنه هو الحق عنده. ولعل النقص في مصادر أهل الاعتزال قد جعلنا حائرين أمام روايات وردت في هذا المجال من قبل علمائهم. انظر: *لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات*؛ تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٢١.

٥١ قارن: *شرح الأصول الخمسة* للقاضي عبد الجبار، ص ٥٤٣؛ و *الإرشاد* للجويني، ص ١٣٥ .

٥٢ كان رأي أهل السنة يدور حول أن الاسم يفارق التسمية، ويراد به المسمى؛ فحاول علماؤهم تأييد كلامهم هذا بالاستدلال من الآيات القرآنية، فظهرت مناقشات حادة في هذه المسألة بينهم وبين المعتزلة، اذ رموا بعضهم البعض بالضلالة فيها، ومفارقة الدين، ومراغمة أجماع المسلمين. قارن: *شرح الأصول الخمسة* للقاضي عبد الجبار، ص ٥٤٣–٥٤٨؛ و *الإرشاد* للجويني، ص ١٣٥، ١٣٦؛ و *لوامع البينات* للرازي، ص ٢١–٢٩.

٥٣ سورة الأعراف، ٧ / ١٨٠ .

٥٤ سورة الإسراء، ١٧ / ١١٠ .

٥٥ انظر: *الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*؛ تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار المعرفة، بيروت دون تاريخ، ٢ / ١٠٥، ١٠٦، ٣٧٨، ٣٧٩؛ و ٤ / ٨٥ .

٥٦ انظر: *المغني في أبواب التوحيد والعدل*؛ تأليف أبي الحسن القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني؛ * الجزء الثاني عشر – *النظر والمعارف*، تحقيق: ابراهيم مدكور. و * الجزء المتمم العشرين، تحقيق عبد الحليم محمود و سليمان دنيا. المؤسسة

المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة دون تاريخ، ١٢ / ١٣٨؛ و ٢٠[٢] / ٢٣٢ .

٥٧ وردت العبارة في *المغني* على النحو الآتي: «وذكر [أي شيخنا أبو هاشم] في *الأسماء والصفات*، أن الذكاء حدّه القلب، ولذلك لا يجوز على الله سبحانه...» -*المغني* لعفيد الجبار، ١٢ / ١٣٨ .

٥٨ *الفهرست*، تأليف أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحاق الوراق المعروف بابن النديم، تحقيق رضا-تجدد، طهران ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، ص ٢١٤ .

٥٩ وقد ذكره الزركلي في *الأعلام* باسم *الأسماء والصفات*؛ غير أننا لا نعرف هل استطاع الزركلي أن يتحقق من نسخة هذا الكتاب. انظر: *إنباه الرواة على أنباء النحاة*؛ تأليف أبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي؛ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م، ٢ / ٢٩٤، ٢٩٥؛ و *الأعلام* للزركلي، ٥ / ١٣٤ .

٦٠ انظر: *إنباه الرواة* للقفطي، ٢ / ٢٩٦ .

٦١ انظر: *كشف الظنون* لحاج خليفة، ٢ / ١٣٩١ .

٦٢ انظر: *أدب المعتزلة* لعبد الحكيم بلبع، ص ١٣٨ .

ÖZET

Selefiyye ve Mu'tezile'de Esmâ ve Sıfât Meselesi

Bu çalışma iki kısımdan oluşmaktadır. Birinci kısımda İlâhî isimler ve sıfatlar (el-esmâ ve's-sıfât) konusunda ortaya konulan selefî görüşler ve o görüşleri temsil eden selef ulemâsının büyük bir kısmı kronolojik bir şekilde ele alınmıştır. İslâmî düşüncenin kuruluşuna ve gelişmesine önemli hizmetlerde bulunmuş olan Selef akîdesi, Allah'ın isim ve sıfatlarıyla ilgili meseleleri tartışma konusu yapmadan, bütün bu esaslara yalnızca Kur'ân'ı Kerîm ile hadis-i şeriflerdeki bilgilere inanmak ve nasları te'vîl etmeden Zât-ı ilâhî hakkında haber verilen her hususu eksiksiz ve ziyâdesiz kabul edip, muhtelif mezheplerin daha sonraları ortaya koydukları nazariyelerden ve tartışmalardan uzak durmak şeklindedir. İkinci kısımda tarihî seyir içerisinde İslâmî düşüncenin ilk büyük kelâm ekolü olan Mu'tezile'nin tarihî gelişimi, konuyla ilgili fikrî yönelişleri ve özellikle İlâhî isimler ve sıfatlar hakkında Mu'tezile ulemâsı tarafından telif edilmiş olan ancak günümüze ulaşmayan eserler yer almaktadır. Selef akidesine mukabil İslâmî düşüncenin uç noktasında bulunan Mu'tezile, Allah ile mahlûkât arasında herhangi bir benzerliğin söz konusu olmadığı, teşbîh ve tecsîmi vehmettiren nasların nasıl anlaşılması gerektiği konusunda yegâne çözüm yolunun, söz konusu nasları mutlak tenzîh esaslarına uygun düşecek bir tarzda te'vîl etmek olduğu kanaatindedir. Mu'tezile Allah'ı mutlak surette tenzîh etmek düşüncesiyle O'nun zatından ayrı sıfatlarının bulunmadığı, bunlar arasında mutlak bir birliğin (ayniyet) mevcut olduğu görüşündedir. Farklı bir şekilde konuyu tamamen başka bir noktadan ve büyük bir titizlikle incelemeye çalışan Mu'tezile ekolünün isabetli bir neticeye ulaştığı söylenilemez. Ulûhiyyeti mahlûkatın vasıflarını hatırlatan en küçük bir benzerlikten bile tenzîh etmek amacıyla yola çıkan ve bu konuda büyük bir ihlâsla adım atmaya özenen Mu'tezile'nin en büyük hatası, İlâhî isim ve sıfatlar konusunun bir akıl yürütme alanı ya da teşbîhe götüren bir fikir tarzı olmayıp, kul ile Allah arasında kurulan manevî bir bağ olduğu gerçeğini farkedememeleridir.